المدى
جريدة سياسية يومية
8 صفحات (النسخة الالكترونية)
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
العدد (2192) السنة الثامنة - السبت (16) تموز 2011
http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

إقـــــرأ في المدى

3 المالكي: مجلس السياسات غير دستوري ويمكن الاستغناء عنه
4 تنفيذ حكم الاعدام بحق وطبان وسبعاوي
6 القذافي: استعدوا للزحف بالملايين على بنغازي
8 منتخبنا يسعى لرد الاعتبار امام الاردن في دورة فوكس

ساحة التحرير: المسيحيون يريدون منازلهم

بغداد / المدى

تظاهر العشرات من أهالي العاصمة بغداد في ساحة التحرير، أمس الجمعة، للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين والقضاء على الفساد، فيما طالب عدد من المسيحيين بإعادة منازلهم التي يسعى رئيس الطائفة الكلدانية للاستيلاء عليها.

عدد من المواطنين المسيحيين شاركوا في التظاهرة لمطالبة الحكومة العراقية وبابا الفاتيكان بالتدخل وإعادة منازلهم التي يسعى رئيس الطائفة الكلدانية الكاردينال عمانوئيل دلي للاستيلاء عليها.

وردد المتظاهرون شعارات تندد بالإجراءات الحكومية ضد التظاهرات، فيما اتخذت القوات الأمنية إجراءات مشددة لمنع وقوع أي خروق أمنية.

ودأب العشرات من أهالي العاصمة بغداد غالبيتهم من الشباب وطلبة الجامعات وناشطين في حقوق الإنسان منذ الـ٢٥ من شباط الماضي، على الخروج بتظاهرات صباح كل يوم جمعة في ساحة التحرير وسط بغداد، للمطالبة بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة وإطلاق سراح المعتقلين ومطالب أخرى وسط إجراءات مشددة تتخذها القوات الأمنية لمنع وقوع أي خروق أمنية.

وتعهد رئيس الوزراء نوري المالكي في بيان، عقب تظاهرات الـ٢٥ من شباط الماضي، بتنفيذ جميع مطالب التظاهرات وأمهل الوزارات والمجالس المحافظات مئة يوم لتحسين الخدمات، فيما أكدت لجنة الخدمات البرلمانية أنه لا يمكن للمالكي إيجاد حلول جذرية لمطالب المتظاهرين.

الحيدري: رفض قرارات المالكي وراء المطالبة بحل المفوضية

متابعة/ المدى

كشف رئيس مفوضية الانتخابات عن وجود أسباب سياسية وشخصية وراء الحملة التي يقودها ائتلاف رئيس الحكومة نوري المالكي والتي تستهدف المفوضية.

وتسارعت الأحداث والتطورات بعد استجواب مفوضية الانتخابات وقرار رئيس الحكومة نوري المالكي تجميد بعض أعمالها، الأمر الذي رفضته المفوضية وعدته غير ملزم لها، مما ولد حالة من التقاطع بين الهيئات المستقلة والسلطة التنفيذية.

وقال فرج الحيدري في حديث صحفي إن "الحملة التي قادتها ومستمرة بها دولة القانون والتي تستهدف المفوضية لها دواع سياسية وشخصية"، مبيناً أن "ائتلاف دولة القانون يبدو أنه لم يقتنع بنتائج الانتخابات الأخيرة، وبدأ من تلك اللحظة استهداف المفوضية وإلقاء التهم ضدها بقضايا مختلفة".

وبعيد إعلان المفوضية عن نتائج الانتخابات ووقوع ائتلاف دولة القانون ثانيا، الذي كان يعول الحصول على فوز كاسح، طعن نوري المالكي بنتائج الانتخابات وطالب بإعادة عدّ وفرز النتائج يدويا، إلا أن المفوضية رفضت الطلب وقررت فرز النتائج الكترونيا.

وأضاف الحيدري أن "الإشكال الشخصي الذي برز كان بمحاولة المالكي فرض املاءاته الشخصية على عمل المفوضية، ونحن بدورنا رفضنا رفضا قاطعا تدخل أي جهة بعمل المفوضية كونها صاحبة شرعية مستقلة".

وأكد رئيس مفوضية الانتخابات في الوقت نفسه على أنه خلال لقاءاته مسؤولي الجامعة العربية والامم المتحدة والاتحاد الاوربي أبدوا "قلقهم من هذه المعاملة التي تتعرض لها مفوضية الانتخابات".

كان الحيدري رفض قرار المالكي القاضي بتجميد بعض اعمال المفوضية والخاصة بمسألة المنح المالية والتعيينات والأمور المتعلقة بالوظائف الكبيرة، وعده تدخلا من قبل الحكومة بعمل المفوضية.

ويعيد التضارب بين المفوضية والحكومة إلى الأذهان التجاذبات التي حدثت في أروقة البرلمان بين النائبة عن دولة القانون المقربة من المالكي، حنان الفتلاوي وبين مفوضية الانتخابات لاتهامها بملفات فساد، الأمر الذي دعا المفوضية إلى رفع دعوى قضائية ضد الفتلاوي بسبب هذه الاتهامات التي قالت إن "لا صحة لها".

حشود من الزائرين تتوافد على محافظة كربلاء لأداء الزيارة الشعبانية... أ.ف.ب

انتقادات لاذعة لتأخر النظام الداخلي ومطالبات بتعديل دستوري

برلمانيون: دورتان فقط لرئيس الوزراء خشية الهيمنة على الدولة

متابعة/ المدى

دعا نواب من كتل سياسية مختلفة إلى تضمين النظام الداخلي لمجلس الوزراء، فقرة تنص على ألا يتعدى رئيسه دورتين متتاليتين، أو أن يكون هناك تعديل دستوري بهذا الأمر لتجنب سيطرة شخص واحد على مفاصل الدولة لمدة طويلة.

وانتقد نواب تأخر مجلس الوزراء بإصدار نظامه الداخلي، معتبرين ذلك تنصلا عن اتفاقية أربيل التي نصت إحدى فقراتها على أن يكون هناك نظام داخلي للمجلس.

ويقول النائب عن ائتلاف دولة القانون حسين الصافي إن ائتلافه مع تشريع دستوري يحدد مدة رئاسة الوزراء بدورتين فقط.

وأضاف في تصريح لوكالة كل العراق "ليس لدولة القانون مانع من تحديد مدة رئاسة الوزراء بدورتين فقط لان ذلك يتماشى مع أنظمة الحكم الديمقراطي".

وأوضح الصافي "أن أنظمة الحكم الديمقراطية لا تنتج أكثر من دورتين لترأس الحكومة وهذا أمر معقول".

وأكد "ان المسؤولية الآن تفرض على أي نائب أن يتحدث بموضوعية وبعيدا عن المكابرة والغلو والانغلاق في الترحيب بفكرة إقرار نظام داخلي لرئاسة الوزراء".

وأشار النائب عن دولة القانون إلى أن الموضوعية تتأتى من خبرة النائب وإدراكه المسائل القانونية والواقع السياسي.

وتطالب معظم الكتل البرلمانية بإقرار نظام داخلي يحدد الفترات التي يستطيع رئيس الوزراء ان يبقى فيها على قمة الهرم الحكومي.

يذكر ان نظام الحكم• في العراق نظام برلماني ويتيح الدستور لرئيس الوزراء أن يبقى إلى فترة غير محدودة فيما ينص على ان يكون رئيس الجمهورية لدورتين.

الا ان الخبير القانوني طارق حرب يرى ان منع شخص ما من تولي رئاسة الوزراء اكثر من دورتين يتطلب تعديلا دستوريا وهو امر صعب، إلا أن النظام الداخلي لمجلس الوزراء يمكن أن يكون به مثل هذا الأمر لكنه ليس بقوة الدستور.

وقال أن "الدستور إذا كان قد اوجب على رئيس الجمهورية ان يتولى دورتين انتخابيتين فانه جاء خاليا من نص يلزم رئيس الوزراء بذلك كما انه لم يرد في النظام الداخلي لمجلس النواب واي من القوانين الصادرة لغاية اليوم".

واضاف حرب: "أن منع شخصية ما من استلام منصب رئاسة الوزراء لأكثر من دورتين يكون في الدستور فقط وليس سواه وان التعديل الدستوري صعب جدا لأن الدستور حدد إجراءات صعبة ومنها موافقة مجلس النواب وبعدها استفتاء الشعب وعدم رفض ٣ محافظات ذلك اذ ان التعديل حدد له ٤ اشهر ولكن مضى ٦ سنوات ولم يتم التعديل".

واشار الى ان وضع مثل هكذا امر في النظام الداخلي لمجلس الوزراء يبقي الامر عليلا لأنها مسائل دستورية إلا أن مجلس النواب باستطاعته عدم التصويت لرئيس الوزراء للدورة الثالثة.

يذكر أن مجلس الوزراء لم يعد نظاما داخليا لغاية الآن كما ان الدورة السابقة خلت هي الأخرى من نظام داخلي لمجلس الوزراء مما أثار استياء عدد من الكتل السياسية إذ أن نواب رئيس الوزراء لغاية الآن لا يتمتعون بصفة قانونية لان الدستور لم ينص على وجود مثل هكذا مناصب.

ويؤكد عضو مجلس النواب عن التحالف الكردستاني روز سعيد خوشناو أن "النظام لداخلي لرئاسة الوزراء من المواضيع التي تدور حولها خلافات الكتل السياسية".

وقال خوشناو "النظام الداخلي لرئاسة الوزراء والرئاسات الأخرى اتفق على انجازه ضمن اتفاقية أربيل التي تشكلت وفق معطياته الحكومة الحالية".

وأضاف أن "النظام الداخلي لرئاسة الوزراء أصبح مرتبطا بالمواضيع الخلافية الأخرى كمجلس السياسات وملف التوازن وغيرها"، مبينا أن اللجنة التي اتفقت على تشكيلها الكتل السياسية بعد اجتماع السبت الماضي ستناقش حسم موضوع النظام الداخلي لرئاسة الوزراء".

وعن تضمين النظام الداخلي فقرة تنص على تحديد الفترة الزمنية لرئيس الوزراء أوضح خوشناو أن "وضع مثل هذه الفقرة في النظام الداخلي هو أمر ايجابي ويصب في مصلحة البلد"، مشيرا إلى أنها ستسهم في عدم الاستئثار بالسلطة وتضمن النأي بالبلد عن الدكتاتورية.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أعلن في شهر شباط الماضي انه لن يرشح نفسه لولاية ثالثة، مؤيدا فكرة تثبيت دورتين فقط بشكل دستوري.

وطالب نواب بان يثبت رئيس الوزراء كلامه هذا بتضمين النظام الداخلي فقرة تنص على ذلك.

اذ قالت النائبة ميسون الدملوجي الناطقة باسم القائمة العراقية إن قائمتنا بحصر ولاية رئيس الوزراء بدورتين انتخابيتين إسوة برئيس الجمهورية.

وأضافت: "أن إقرار مثل هكذا فقرة خطوة شجاعة في سبيل تعزيز الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة".

وأشارت الدملوجي الى أن كتلتها ستعمل مع الكتل الأخرى في مجلس النواب لتشريع القوانين اللازمة وتعديل دستور العراق بما يضمن المبادئ والقيم الديمقراطية واستمرار التداول السلمي للسلطة والمشاركة الفاعلة في صناعة القرار، وتجنب العودة الى الفردية والدكتاتورية بأي شكل من الأشكال".

النزاهة العراقية تستعين بالإنتربول

متابعة/ المدى

تعتزم لجنة النزاهة النيابية الاستعانة بالانتربول لملاحقة مسؤولين سابقين متهمين بقضايا فساد.

فقد قال رئيس لجنة النزاهة بهاء الأعرجي في تصريح لـ"راديو سوا" إن لجنته ستلجأ للإنتربول لملاحقة وزيري الدفاع والكهرباء حازم الشعلان وأيهم السامرائي في حكومة أياد علاوي المنصرمة لاتهامهما بقضايا فساد.

وأشار الأعرجي إلى ضرورة الاستعانة بالإنتربول لملاحقة المتورطين بقضايا فساد وذلك بهدف تحذير كل المفسدين، على حد قوله.

وأعلنت لجنة النزاهة حرصها على ملاحقة المفسدين رافضة خضوع الملف لتسويات وصفقات سياسية.

من جانبه، أعلن الاتحاد الأوربي دعمه لجهود هيئة النزاهة بالعراق في مكافحة الفساد، جاء ذلك خلال زيارة سفيرة الاتحاد الأوربي جانا هيبا شكوفا لهيئة النزاهة ولقاءها مع رئيس الهيئة القاضي رحيم حسن العكيلي ووفد مهني متخصص من ملاكات الهيئة.

وتضمن دعم الاتحاد الأوربي لجهود هيئة النزاهة عرض منح لغرض إنتاج برامج تقنية وفنية لتطوير مستوى أداء الهيئة، وكذلك تدريب الكوادر المتخصصة في الهيئة لتحسين أداء موظفي الهيئة، فضلا عن الاطلاع عن كثب على تجارب الدول المتقدمة في مجال مكافحة الفساد بهدف الاستفادة بالطاقة الممكنة من هذه التجارب في تحسين إجراءات الهيئة التثقيفية والإعلامية والردعية والإصلاحية.

تفجير مزدوج في كربلاء قبيل الشعبانية

متابعة/ المدى

أفاد مصدر في شرطة محافظة كربلاء، أمس، بأن ١٥ شخصا سقطوا بين قتيل وجريح بتفجير مزدوج بعبوتين ناسفتين استهدف الزوار شمال كربلاء.

وقال المصدر لـ"السومرية نيوز"، إن "عبوة ناسفة انفجرت مستهدفة زوار الإمام الحسين وأخيه العباس داخل مراب للسيارات في منطقة بوابة بغداد، مضيفا أن "عبوة ثانية انفجرت مستهدفة سيارات الشرطة التي هرعت إلى منطقة الحادث، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ١٢ آخرين بجروح متفاوتة وإلحاق أضرار مادية بعدد من السيارات"، متوقعا "ارتفاع حصيلة الضحايا بسبب شدة التفجير".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "سيارات الإسعاف هرعت إلى منطقة الحادث لنقل المصابين إلى مستشفى قريب لتلقي العلاج وجثث القتلى إلى دائرة الطب العدلي، فيما فرضت قوة أمنية طوقا أمنيا على منطقة الحادث ومنعت الاقتراب منه".

وكان مصدر في شرطة محافظة كربلاء قال في حديث سابق إن "دوي انفجار سمع شمال كربلاء من دون معرفة أسبابه وحجم الخسائر البشرية والمادية.

وكانت قيادة عمليات الفرات الأوسط أكدت، أمس الأول، وجود معلومات تفيد بمحاولة إدخال ست سيارات مفخخة إلى مدينة كربلاء لاستهداف زائري النصف من شعبان، مبينة اتخاذ الاجراءات اللازمة بشأن الموضوع، فيما أشارت إلى أن حريقي محطتي تعبئة الوقود في المحافظة كانا مدبرين.

وتستعد كربلاء لإحياء زيارة النصف من شعبان التي تصادف الأحد المقبل، حيث بدأت القوات الامنية بتطبيق الخطة الخاصة بالزيارة من خلال إغلاق جميع منافذ المدينة إمام حركة السيارات، وانتشار المفارز الأمنية بكثافة على الطرق المؤدية إلى وسط المدينة.

حقوق الإنسان: مغادرة مجاهدين خلق أفضل حل لهم

متابعة/ المدى

كشفت لجنة حقوق الإنسان النيابية عن أن مشكلة عناصر "مجاهدين خلق" الإيرانية المتواجدين في العراق ستحل بالاعتماد على المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وكان العراق قد اتفق مع إيران بعد انتهاء مؤتمر "مقاطعة الإرهاب في العالم" الذي عقد بطهران الشهر الماضي على تشكيل لجنة مشتركة مع الصليب الأحمر الدولي للإشراف على إغلاق معسكر "أشرف" الذي يقيم فيه لاجئو منظمة مجاهدين خلق الإيرانية المعارضة في العراق.

وقالت عضو اللجنة أشواق الجاف لوكالة كردستان للانباء إن "قضية عناصر مجاهدين خلق الإيرانية سيتم حلها من قبل الحكومة العراقية وفق المعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان"، مبينة أن "الحكومة ستنفذ مطلب سكان اشرف بالخروج من العراق لبلد آخر".

وأوضحت الجاف أن "مغادرة سكان اشرف العراق سيقلل من تعرضهم للآلام، كما سيكون خروج عناصر المنظمة من محافظة ديالى تطبيقا لمطلب أهالي المحافظة الذين لطالما عانوا من إلحاق الأذى بهم من قبل أفراد منظمة مجاهدين خلق الإيرانية".

وكانت اشتباكات قد اندلعت بين قوات من الجيش العراقي ولاجئي منظمة مجاهدين خلق في ٨ نيسان/ابريل الماضي أثناء هجوم تلك القوات على معسكر أشرف، أسفرت عن مقتل ٢٥ من اللاجئين، بحسب المتحدث باسم المنظمة.

يذكر إن مواجهات دامية دارت بين القوى الأمنية العراقية ولاجئي منظمة مجاهدين خلق في تموز/يوليو عام ٢٠٠٩ أثناء تسلم تلك القوات مسؤولية الإشراف على المعسكر، أوقعت ١١ قتيلا وعشرات الجرحى في صفوف لاجئي مجاهدي خلق.

ويقيم نحو ٣٥٠٠ من لاجئي منظمة مجاهدين خلق في معسكر اشرف وقد سمح صدام حسين لهم بالإقامة هناك لحملهم على مساندته في محاربة النظام الإيراني خلال الحرب بين العراق وإيران (١٩٨٠-١٩٨٨).

دولة القانون يرفض إطلاق سراح سلطان هاشم

متابعة/ المدى

انتقد ائتلاف دولة القانون الدعوات المطالبة بإطلاق سراح وزير الدفاع السابق سلطان هاشم، مؤكدا أنها ستدخل البلاد في مأزق كبير، مرحبا بقرار نقل المعتقلين والمدانين في سجن بوكا إلى وزارة العدل.

وقال النائب علي الشلاه لوكالة كل العراق إن "الدعوات المطالبة بإطلاق سراح وزير الدفاع في النظام السابق سلطان هاشم يعد تشكيكا واضحا بنزاهة القضاء العراقية وحياديته".

وأضاف ان "المطالبين باطلاق سراح من نفذ أوامر راح ضحيتها الملايين من المدنيين وربط تلك الأوامر فقط بشخص صدام حسين ستدخل البلاد بمأزق كبير".

سلطان هاشم

ودعا الشلاه "إلى احترام قرارات القضاء العراقي ونزاهته والتي قد أثبتها من خلال تبرئة بعض أشقاء وأقارب صدام حسين فضلا عن كبار المسؤولين من رموز نظامه مثل وزير التجارة السابق واثبت أيضا القضاء العراقي ان قراراته لم تكن مبنية على أساس الانتقام بقدر تحقيق العدالة ضد من ارتكب جرائم بحق ابناء الشعب العراقي". وكان النائب عن القائمة العراقية حامد المطلك قد دعا إلى إطلاق سراح وزير الدفاع في النظام السابق سلطان هاشم كونه لم يكن إلا جنديا ينفذ الأوامر العسكرية الصادرة له "حسب تعبيره.

وكانت وزارة العدل قد أعلنت عن تسلمها خمسة من كبار المسؤولين في النظام السابق أبرزهم شقيقي صدام حسين ووزير الدفاع السابق سلطان هاشم من الجانب الامريكي ضمن الاتفاقية المبرمة بين بغداد وواشنطن.

التفاصيل ص٤

نائب: سويبة لم تستقل.. طردت من منصبها

متابعة/ المدى

قال عضو التحالف الوطني عن دولة القانون سعد المطلبي إن "مفهوم الاستقالة يختلف بحسب حقيقة ودوافع الظروف التي جاءت على ضوئها الاستقالة فإذا كانت لعدم القدرة فهذا أمر صحيح أما إذا كانت لأغراض الترضية أو ارسال رسالة سياسية ومبطنة فهذا أمر غير مقبول".

وقال ان استقالة نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي جاءت في وقتها وهي صحيحة، بينما وكيل وزارة التجارة سويبة زنكنه فإنها طردت من منصبها ولم تستقل بعد أن وصلتها رسالة تخيرها بين الإقالة والاستقالة فقدمت استقالتها".

وكانت سويبة زنكنة قد قدمت استقالتها من منصبها كوكيل لوزير التجارة متهمة رئيس الوزراء نوري المالكي بالضغط عليها وعرقلة اجراءاتها ضد المفسدين.

وأوضح النائب عن دولة القانون أن "استقالة عبد المهدي صحيحة وجاءت في وقت مهم وجيد ومحاكية للواقع كون المنصب تشريفياً وكذلك عدم الحاجة إلى ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية".

واعتبر المطلبي أن ثقافة الاستقالة في العراق غير موجودة والوصول إلى المنصب يعتبر مكسبا ومغنما شخصيا حتى لو كانت الاستقالة ضرورية وضمن السياقات الصحيحة".

وقال المطلبي انا اعرف سويبة واعرف ملفات الفساد بأدائها، مضيفا أن لجنة النزاهة في البرلمان تعمل على مراجعة ملفات الفساد التي بعهدة وكيل وزارة التجارة".

يشار إلى ان نائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي قدم استقالته من منصبه كنائب أول لرئيس الجمهورية وقد قبلها طالباني قبل يومين بعد أن رفضها ثلاث مرات من قبل، وجاءت الاستقالة بناءً على دعوة المرجعية الدينية في النجف الاشرف بترشيق الحكومة وتوفير الأموال وتقليل الهدر في المال العام.